بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع: اشتراط انفساخ العقد بمضي مدة الخيار المرفقات: ١

قرار الهيئة الشرعية رقم (١٥/ب)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن الهيئة الشرعية لبنك البلاد في اجتماعها الثلاثين بعد الأربعمائة، المنعقد يوم الاثنين ١٤٣٢/١٢/٢٥هـ الموافق ٢٠١١/١١/٢١م، في مدينة الرياض بالمقر الرئيس للبنك، قد اطلعت على الاستفسار المرفوع من إدارة العمليات حول تعديل خيار الشرط في عقود التمويل المجازة سابقًا بقراري الهيئة الشرعية رقم ٤٠ و٦٦؛ من أجل أن يكون الشرط بين المتعاقدين على انفساخ العقد تلقائيًا بنهاية مدة الخيار؛ ما لم ينص من له الخيار على رغبته في الاستمرار بالعقد، ويعدّ شراء البنك حينئذٍ للسلعة لاغيًا.

وبعد اطلاع الهيئة على قرار ضوابط المرابحة رقم (١٥)، وقرار بيع السيارات بالتقسيط ونماذجه رقم (٤٠)، وبعد الاطلاع على توجيه اللجنة التحضيرية للهيئة الشرعية الصادر عن اجتماعها التاسع والخمسين بعد المائة، المنعقد يوم الأربعاء ١٤٣٢/٠٦/١٥هـ، الموافق ٢٠١١/٥/١٨م ، وبعد المداولة والمناقشة قررت الهيئة ما يأتي:

١. خيار الشرط هو اشتراط أن يكون لأحد العاقدين، أو لكليهما، حق الفسخ طوال مدة الخيار بين الطرفين.

٢. الأصل أن خيار الشرط إذا مضت مدته، ولم يَعدل عنه من كان له الخيار؛ فإن العقد يصبح لازمًا، وينقطع الخيار.

ص.ب P.O. Box 140
الرياض Riyadh 11411
المملكة العربية السعودية KSA
هاتف Phone (+966 1) 479 8888
فاكس Fax (+966 1) 479 8898
www.bankalbilad.com.sa

٣. لا مانع من اتفاق الطرفين على اشتراط انفساخ العقد تلقائيًا بمجرد انتهاء مدة خيار الشرط ما لم يبلغ من له الخيار (المشتري) الطرف الآخر بإمضاء العقد؛ وذلك لأن خيار الشرط راجعٌ لاتفاقهما، وليس في هذا الشرط محذور شرعي.

وفق الله الجميع لهداه، وجعل العمل في رضاه، والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الهيئة الشرعية

عبدالله بن سليمان بن منيع (رئيسًا)

أ.د. عبدالله بن محمد المطلق (نائبًا)

أ.د. عبدالله بن موسى العمار (عضوًا)

د. محمد بن سعود العصيمي (عضوًا)

د. عبدالعزيز بن فوزان الفوزان (عضوًا)

د. يوسف بن عبدالله الشبيلي (عضوًا)

ص.ب P.O. Box 140
الرياض Riyadh 11411
المملكة العربية السعودية KSA
هاتف Phone (+966 1) 479 8888
فاكس Fax (+966 1) 479 8898
www.bankalbilad.com.sa

القرارية رقم (رقم القرار)

اتفاقيـــة شـــراء سيـــارات

	التاريخ	

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وبعد:

حررت هذه الاتفاقية بين كل من:

بنك البلاد – شركة مساهمة سعودية -عنوانه - الرياض- حي الملز – شارع صلاح الدين –هاتف ....- فاكس - ..... ، ويمثله في التوقيع على هذه الاتفاقية المكرم / بصفته ويشار له فيما بعد بالطرف الأول أو البنك.

السادة / وعنوانه ..... حي..... شارع.... هاتف..... فاكس.....ويمثله في التوقيع على هذه الاتفاقية

المكرم / بصفته ويشار له فيما بعد بالطرف الثاني أو البائع .

التمهيد: لما كان الطرف الثاني يعمل في بيع السيارات ، فقد رغب الطرف الأول أن يشتري منه سيارات بأنواع ومواصفات محددة حسبما يرغبه عملاء الطرف الأول ووافق الطرف الثاني على ذلك ، والتقت إرادة الطرفين على تنفيذه وهما بأتم الأوصاف المعتبرة شرعاً وفقاً لما يلي :

أولاً	يعد التمهيد المتقدم جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية ومكملاً لكل بند من بنودها.
ثانيـــــاً	التزم الطرف الثاني بتوفير السيارات التي يطلبها الطرف الأول عن طريق عملائه وبأرقام هياكل محددة وتقديم عرض سعر وخيار شرط لهذه السيارات.
ثالثـــاً	يستقبل الطرف الثاني عملاء البنك الراغبين بشراء السيارات الجديدة " بطاقة جمركية " عن طريق البنك ، ويتم تسليمهم عرض سعر للسيارة المطلوبة وصورة مصدقة من المعرض للبطاقة الجمركية ويتضمن عرض السعر (مدة الخيار ورقم هيكل السيارة ولونها وموديلها وجميع مواصفاتها).
رابعـــاً	على الطرف الثاني التأكد من أن السيارة المعروضة للبيع متوفرة وموجودة في المعرض أو في مستودعاته.
خامســاً	إذا اختلف ما هو مكتوب في عرض السعر وخيار الشرط من مواصفات وبيانات عن المواصفات والبيانات الأصلية للسيارة فيعتبر العرض لاغي ولا تنعقد عملية البيع ويلزم إعادة إرسال عرض سعر وخيار شرط جديد ببيانات صحيحة ليتم القبول.
سادســاً	في حال قبول الطرف الأول يتم إرسال قبول الشراء ويتضمن فترة خيار الشرط المتفق عليها مع الطرف الثاني ويحق للطرف الأول بموجب ذلك رد المبيع (السيارة) خلال مدة الخيار واستعادة الثمن الذي دفعه في حال عدم إصدار لوحات للسيارة ، ولا يعد عرض الطرف الأول السيارة للبيع خلال مدة الخيار فسخاً لخياره ،كما انه في حال انتهاء مدة خيار الشرط المحددة في عرض السعر فيعتبر شراء الطرف الأول للسيارة لاغيا .
سابعـــاً	للطرف الأول الخيار في رد المبيع وعدم تسليم الثمن إذا لم تكن السيارة المشتراة مطابقة للبيانات والأوصاف المذكورة في قبوله ، أو إذا وجدت ملاحظات على السيارة فنية كانت أو نظامية أو في شكل السيارة أو هيكلها أو نقص في ملحقاتها أو محتوياتها أو إذا لم يقدم الطرف الثاني أصل الفواتير وجميع ملحقات السيارة.
ثامنـــاً	ضمن الطرف الثاني أي عيوب كانت في السيارة قبل بيعها ويتحمل ما ينتج عن ذلك من تعويض حتى ولو اكتشفت هذه العيوب بعد بيع الطرف الأول لها وذلك وفق سياسة الضمان من الشركة الصانعة.
تاسعـــاً	يحصل الطرف الأول تلقائياً ودون قيد من الطرف الثاني على أي تخفيضات أو مزايا أو خصومات يحصل عليها الأخير من الشركة الصانعة أو المصدرة أو وكيلها في أي وقت ولأي سبب أو تخفيضات أو مزايا يمنحها لعملائه أو موزعيه.
عاشـــراً	إذا رغب الطرف الأول في تخزين أو إبقاء السيارة المشتراة لدى الطرف الثاني ، فقد التزم الطرف الثاني بتحصيص مساحة كافية لحفظ السيارة في مستودعه أو معرضه ، وعلى حسابه دون أن يتحمل الطرف الأول أي مصروفات تتعلق بذلك.
حادي عشـر	يتم تسليم عملاء الطرف الأول السيارة بموجب " أمر تسليم " حسب النموذج الملحق والمذيل بتوقيع الموظف المعتمد من قبل الطرف الأول وبختم البنك الرسمي دون أن يتحمل الطرف الأول أي أعباء مالية تخص النقل أو التسليم.
ثاني عشـر	يقوم الطرف الأول بسداد قيمة السيارة بعد تسليم السيارة للعميل وإرسال نسخة من أمر التسليم موقعاً من عميل الطرف الأول بما يفيد الاستلام على فاكس الطرف الأول.
ثالث عشـر	يقوم الطرف الثاني بفتح حساب جارى لدى (بنك البلاد) لتسهيل عملية الدفع عن طريق التحويل المباشر إلى حساب الطرف الثاني.
رابع عشـر	يقوم الطرف الأول بإيداع المبالغ المترتبة على عمليات الشراء من الطرف الثاني في حساب الطرف الثاني الموحد لجميع فروعه لدى بنك البلاد رقم ( ) وليس على الطرف الأول إثبات السداد بأي مستند يطلبه الطرف الثاني فبإمكان الطرف الثاني مراقبة حساباته.
خامس عشـر	على الطرف الثاني التعميم على جميع فروعه في أنحاء المملكة بضرورة الالتزام ببنود هذه الاتفاقية والتعاون مع فروع بنك البلاد ووحدة التقييم والمشتريات في بنك البلاد.
سادس عشـر	تعد الملاحق المرافقة لهذه الاتفاقية جزءً لا يتجزأ منها ويحق للطرف الأول وحسب مطلق تقديره تعديل النماذج من وقت لآخر بعد إجازة الهيئة الشرعية.
سابع عشـر	كل خلاف ينشأ بين طرفي هذا العقد فيما يتعلق بتنفيذه أو تفسيره إذا لم يكن حله فيما بينهم بالطرق الودية فيكون الفصل فيه من قبل المحكمة العامة المختصة.

حررت هذه الاتفاقية من نسختين تسلم كل طرف نسخة للعمل بها ,, والله الموفق ,,

الطرف الأول (بنك البلاد)	الطرف الثاني ( )	
الاســـم	الاســـم	
التـــوقيع	التـــوقيع	
الوظيفـة	الوظيفـة	
الـخـتـم	الـخـتـم	

ص.ب P.O. Box 140
الرياض Riyadh 11411
المملكة العربية السعودية KSA
هاتف Phone (+966 1) 479 8888
فاكس Fax (+966 1) 479 8898
www.bankalbilad.com.sa